هشام بولنوار، "مسار العدالة في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في شأن الجرائم الإسرائيلية في فلسطين"،
المجلة الدولية لتدبير الأزمات وتسوية النزاعات، المملكة المغربية، العدد الأول، 2024، (ص.221 ← ص.255)

مسار العدالة في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في شأن الجرائم الإسرائيلية في فلسطين

د. هشام بولنوار

أستاذ القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية

الملخص:

اعتبر انضمام فلسطين لعضوية المحكمة الجنائية الدولية سنة 2015، بمثابة أول خطوة رسمية تجاه محاكمة إسرائيل عن الجرائم المرتكبة من قبل ضد الشعب الفلسطيني، رغم أنه قبل عام 2015، قدمت العديد من الطلبات لدى هذه المحكمة ضد إسرائيل لارتكابها جرائم في فلسطين، إلا أن جميع هذه الطلبات تم رفضها جميعها بدعوى عدم الاختصاص أو هذه الجرائم لا ترقى إلى مصاف جرائم الحرب أو الإبادة أو الجرائم ضد الإنسانية.

لكن بعد سنوات من الجدل القانوني الذي لحق انضمام دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية في العام 2015، والذي تبعه إحالة الوضع في فلسطين للمحكمة لكي تقوم بالتحقيق في الجرائم المرتكبة بهذا الخصوص، قررت المدعية العامة للمحكمة، رسميا، في 3 مارس 2021، فتح تحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في أراضي دولة فلسطين، والتي تشمل الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة، أي أنها استغرقت 6 سنوات في جمع المعلومات وتحليلها قبل فتح التحقيق.

ويوجد لدى لمحكمة الجنائية الدولية 3 ملفات طرحها الفلسطينيون، وهي: ملف "العدوان على غزة (2014) بما يشمل استخدام القوة المفرطة وأسلحة محرمة وارتكاب مجازر وقتل مدنيين"، وملف "الأسرى داخل السجون الإسرائيلية بما يشمل سوء المعاملة للأسرى وعائلاتهم والإهمال الطبي الذي أدى إلى وفاة أسرى"، وملف "الاستيطان بما يشمل البناء غير القانوني على الأرض الفلسطينية وإرهاب المستوطنين أنفسهم والذي أدى إلى قتل مدنيين فلسطينيين".

و مع تصاعد الأعمال العدائية والعنف منذ الهجمات التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة منذ 07 أكتوبر 2023، سيقدم الفلسطينيون الآن ملفات جديدة حول الحرب الحالية. كما أعلن المدعي العام الحالي للمحكمة الجنائية الدولية، أن خمس دول قدمت طلبات إلى المحكمة، للتحقيق في ما إذا كانت هناك جرائم حرب قد ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي: جنوب إفريقيا وبنغلادش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي.

كمال فتاح بولنوار، "مسار العدالة في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في شأن الجرائم الإسرائيلية في فلسطين"،
المجلة الدولية لتدبير الأزمات وتسوية النزاعات، المملكة المغربية، العدد الأول، 2024، (ص.221 ← ص.255)

Abstract:

In the context of the events of the Israeli war on Gaza, the spotlight was once again focused on the International Criminal Court, in light of the gross human rights violations of killing, displacement, displacement and destruction among Palestinians, to the point of describing its remnants as full-fledged genocide, which stirred the living conscience of the international community of some countries to raise A judicial invitation to Israel to demand that it stop the war, and to investigate it for committing war crimes.

مقدمة

بعدما طالها أمد النسيان، عادت القضية الفلسطينية من جديد لتخطف أنظار العالم، وتثير اهتمام وسائل الإعلام الدولية في نقلها لمشاهد دموية أليمة ومفجعة من تقتيل ودمار غير مسبوق بغزة، خلفته تداعيات عملية "طوفان الأقصى" للسابع من أكتوبر من سنة 2023 التي قامت بها فصائل المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، في سياق تراكم محنة الفلسطينيين منذ عقود من بطش الاحتلال والحرمان من الحقوق، والعيش تحت الحصار في أكبر سجن مفتوح في العالم، وفي ظل غياب بارقة أمل لأفق سياسي لحل هذا النزاع.

هذه الأحداث زادت من انقسام دول العالم، وكرست هُوة الخلافات بين الشرق والغرب، وأججت السرديات المؤيدة والمعارضة لكل طرف، وفضحت ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين في السياسة الدولية ومعها زيف شعارات العدل والمساواة، وعجز القانون الدولي عن التدخل لوقف الحرب، وإنهاء التقتيل الجماعي الذي بلغ دروته بقتل عشرات الألاف من الفلسطينيين نهارا وجهارا، و تحت مرأى ومسمع الجميع، وفي ظل نظام عالمي أثبت إفلاسه.

في سياق ذلك، سُلطت الأضواء على المحكمة الجنائية الدولية، وما عساها فاعلة في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قتل وتشريد وتهجير وتدمير في صفوف الفلسطينيين، بلغ حد وصف مخلفاتها بالإبادة الجماعية المكتملة الأركان، التي حركت ضمير المجتمع الدولي